أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين*

سام عبد القادر الفقهاء
قسم التسويق، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
بريد الكتروني: Sam@najah.edu

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب التي تحول دون قدرة العناقيد الصناعية على الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الفلسطيني. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي لجمع البيانات الثانوية حول الدور الحكومي، ودور الشركات نفسها كأسباب محتملة لعدم قدرة العناقيد الصناعية على الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الفلسطيني . وقد تم تحليل البيانات بأسلوب نوعي يمهد لإجراء بحوث كمية أو ميدانية مستقبلية. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الحكومية الهادفة إلى التنمية الاقتصادية لا تسهم في التطور العنقودي على مستوى الصناعة بسبب التوجه القطاعي والمحددات الخارجية على التنمية الاقتصادية، كما أن الشركات نفسها لا تسهم بالتطور العنقودي بسبب تشت الصناعة والمنافسة العنيفة.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات تمثل إطاراً لآليات العمل الحكومي والشركات يقوم على العمل التكاملي بين كافة الأطراف، وبما يسهم في تطور العناقيد الصناعية أولاً، ثم تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ثانياً كون أن تطوّر العناقيد الصناعية يعدّ متطلب رئيس للتنمية الاقتصادية.

الكلمات الرئيسة: العناقيد الصناعية، التنمية الاقتصادية المستدامة، الاقتصاد الفلسطيني، الدور الحكومي، الشركات.

* *بحث قدم للمؤتمر العلمي المؤتمر الأول لكلية الإقتصاد والعلوم الإجتماعية بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة"، المنعقد في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين بتاريخ: 2018/4/25م*

Analyzing factors hindering industrial clusters from contributing to the achievement of sustainable economic development in Palestine

Sam Alfoqahaa,
Faculty of Economics and Social Sciences,
Department of Marketing
An-Najah National University,
Nablus, Palestine
E-mail: Sam@najah.edu

This research aimed at analyzing factors hindering industrial clusters from contributing to the achievement of sustainable economic development in Palestine.
The study followed the descriptive methodology to qualitatively evaluate the role of government and companies as potential causes hindering industrial clusters from achieving economic development by gathering related secondary data on the topic opening the way for further quantitative and empirical research in the future.
The study concluded that governmental policies aiming at economic development are not contributing to clusters' development at the industry level due to its sectorial orientation, and other external limitations on the economic development, by the same token, companies also are not contributing to clusters development due to industry fragmentation, and fierce completion.
The study provided a set of recommendations constituting a framework for governmental and companies to work integratively with all constituent stakeholders in a way that leads to clusters development first, and economic development secondly as cluster development is a prerequisite for economic development.

Keywords: Industrial clusters, Sustainable economic development, Palestinian economy, Government, Companies.

المقدمة:

تحتاج التنمية المستدامة إلى متطلبات عديدة تشتمل على بنية تحتية تكنولوجية، وموارد بشرية مؤهلة، وقوانين داعمة، وسياسات حكومية تعمل على تحفيز المنافسة وحمايتها. لكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يتطلب بالضرورة إحداث تغييرات تتجاوز القيام بتحسينات تقليدية للعوامل أعلاه. إن التنمية المستدامة بمفهومها الحديث، والذي يتجسد في تحسين الإنتاجية والابتكار على مستوى الاقتصاد الوطني، يتطلب غوص عميق في آليات عمل الاقتصاد الوطني والبحث في ديناميكيات التطوير التي تؤدي إلى التنمية المستدامة بما يتجاوز مجرد التغييرات الاعتيادية على صعيد حركة القوى البيئية العامة (Porter, 1998).

مما لا شك فيه أن مفهوم العناقيد الصناعية يعدّ أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ولكنه في فلسطين وكما هو الحال في مختلف الدول النامية ليس ناضجاً بالشكل

الذي يمكن الاعتماد عليه في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وتعدّ العناقيد الصناعية أحد أهم المتطلبات الموقعية لتحقيق المزايا التنافسية للاقتصاد كونها تركز على فلسفة أن الأداء الاقتصادي الكلي هو كل يتفوق على مجوع أداء الأجزاء منفصلة. فهناك إجماع بين المفكرين والباحثين الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية تتصل بقوة بمتغيرات جزئية مثل مستوى مهارات الأفراد والتي هي مخرجات للمؤسسات التعليمية، وبنية الصناعة، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات سواء على مستوى التكامل أو التنافس، وبنوعية طلب المستهلكين الذي يؤثر في توجهات الصناعة. ولعل أهم تلك العوامل مجموعة الشركات والمؤسسات المترابطة رأسياً وأفقياً والتي تعمل بتكامل وتنافس معها، وهو ما يسمى بالعناقيد الصناعية وفق تعبير بوتر (Porter, 1998) كأحد المتطلبات الموقعية على صعيد الاقتصاد الوطني لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة للأمة. فتلك العناقيد تؤثر بشكل ايجابي في الأداء الاقتصادي للدولة (Pires *et al.,* 2013). وإذا كانت العناقيد الصناعية سبباً للتنمية الاقتصادية المستدامة، فلماذا لا تسهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من ضعف عام وعدم قدرة على المنافسة محليا ودوليا؟

إن الإجابة على هذا التساؤل يتطلب النظر ليس في العلاقة بين العناقيد الصناعية والتنمية الاقتصادية فحسب، وإنما إلى أسباب ضعف العناقيد الصناعية في إحداث تنمية اقتصادية في فلسطين، كما أن البحث في تلك الأسباب له متطلب أساسي وهو تقييم مدى تشكّل العناقيد الصناعية في الاقتصاد الفلسطيني. إن تحديد واقع العناقيد الصناعية وأسباب ضعفها سيقدم إجابة تلقائية حول عدم قدرتها على الإسهام في إحداث تنمية اقتصادية مستدامة في فلسطين.

افترضت غالبية الجهود البحثية السابقة –وهي محدودة– إما وجود عناقيد صناعية في الاقتصاد الفلسطيني وفق النماذج السائدة في الاقتصاديات المتقدمة، أو أنها أخفقت في البحث في الأسباب الواقعية لتراجع دور تلك العناقيد في إحداث التنمية. إن العناقيد الصناعية هي مفهوم موقعي أساساً ولا يصح تناوله إلا في نطاقه البيئي، ولذلك فإن تعداد عوامل نجاح تطور العناقيد الصناعية وإسهاماً في التنمية الاقتصادية وفق ما جاء عرضها في البحوث والنظريات التي أجريت في مواقع أو نطاقات بحثية مختلفة عن الواقع الفلسطيني لا يقدم الكثير حول طرق تطوير تلك العناقيد. ولتبسيط التحليل، فإنه يلزم تناول أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في إحداث تنمية اقتصادية ضمن إطار الدول النامية على الأقل، وليست المتقدمة؛ لوجود اختلافات موقعية تجعل من عدم التفرقة بينها تحليل غير واقعي. وهو ما درجت عليه البحوث السابقة، خاصة البحوث التي أجريت في الواقع الفلسطيني. وبناءً على ما تقدم، فإن هذه الدراسة تهدف إلى البحث في أسباب محدودية التشكيلات أو العناقيد الصناعية في إحداث التنمية الاقتصادية في فلسطين بما يمكّن من اقتراح مجموعة من الأطر التي تسهم –في حال تنفيذها–

في إحداث تنمية اقتصادية على مستويين، الأول تطوير العناقيد الصناعية، والثاني وهو متصل بالأول ويشتمل على إجراء تغييرات على مستوى السياسة العامة، وأداء منظمات الأعمال لتمكين العناقيد الصناعية من الإسهام في التنمية الاقتصادية، ويشتمل البحث على الأجزاء الآتية: الجزء الأول وفيه مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها وأهدافها، والجزء الثاني عرض لأسلوب البحث ومصادر البيانات، والجزء الثالث تحليل أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، أما الجزء الأخير فيشتمل على نتائج الدراسة وتوصياتها.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلات جوهرية تحدّ من قدرته على الإسهام في تقديم فرص عمل ورواتب وأجور عالية، ومستوى معيشة مرتفع، وتخبرنا بذلك البيانات الإحصائية حول المؤشرات الرئيسة لواقع الاقتصاد الفلسطيني سواء الجزئي أو الكلي. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 13425.7 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2922.9 دولار أمريكي، كما أن نسبة الفقر والفقر المدقع بين الأفراد وفقاً لأنماط استهلاك الأسرة الشهري بلغت 25.8 في الضفة الغربية وهي أعلى بكثير من ذلك أيضا في قطاع غزة. كما بلغت البطالة في الضفة الغربية 20.5% عام 2017م، بينما بلغت 44% في قطاع غزة، ووصلت نسبة العاملين بأجر في القطاع الخاص 36.6% بأجر شهري 1450 شيقل وهو الحد الأدنى للأجور في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

ولعل ما جاء في تقرير البنك الدولي (The World Bank, 2017) حول الاقتصاد الفلسطيني عام 2017 يقدم صورة أكثر دقة لواقع الاقتصاد الفلسطيني. فقد أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني حالياً من تشوهات عميقة وعجز عن خلق فرص عمل ، بالإضافة للدخل الضروري لتحسين مستويات الحياة. فهو اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على المستوردات التي تزيد بثلاثة أضعاف عن الصادرات مع عجز تجاري يصل تقريباً إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن تركّز تجارة الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل يجد تبريره في القيود المفروضة على الفلسطينيين والتي تحول دون الاستيراد المباشر من طرف ثالث. وهذا يعني أن مجالات التنمية في الاقتصاد الفلسطيني ليس بالضرورة أن تكون في المنتجات عالية التخصص التي تسيطر عليها إسرائيل إنما يمكن إن تكون من المنتجات الأخرى التي تمثل غالبية مستوردات الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال الاستثمار بالطريقة التي تعمل بها الصناعة بما يشتمل

على العلاقة بين أعضاء الصناعة مثل سلاسل الإمداد، المنافسة، والبنية التحتية، وتوفير الموارد الضرورية والمتخصصة من المواد والأفراد. فتلك مجالات استثمارية حقيقية تسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة لأنها تفيد كافة أطراف الصناعة ككل وليس شركة أو مجموعة محدودة من الشركات أو حتى قطاع منفصل. فالتقرير يشير إلى أن التعامل مع القيود الداخلية، وهي القيود التي يمكن للحكومة الفلسطينية مبدئياً التعامل معها بظل الظروف الراهنة، يمكن أن تؤدي إلى زيادة النمو التراكمي في الضفة والقطاع بنسبة 25% و 30% على التوالي في العام 2025. وتشتمل تلك القيود أو مجالات التحسين على إيجاد المناخ لعمل القطاع الخاص، وفسح المجال أمام الاستثمار، والمشاركة في مشاريع البنية التحتية، وتطوير التعليم المهني للحد من الاختناقات في سوق العمل، وعقلنة أداء وأعداد العاملين في القطاع العام، وإيجاد حل سياسي لإعادة اللحمة بين الضفة والقطاع. وتوصل التقرير إلى أن التخفيف من القيود الخارجية والداخلية يمكن أن يرفع معدل النمو السنوي إلى 6% في الضفة الغربية والى 8% في قطاع غزة. وهنا يبرز التساؤل الأهم وهو كيف يمكن تخفيف تلك القيود والتغلب عليها؟ وما هي الآليات التي يمكن من خلالها إحداث تلك التنمية؟

تلعب العناقيد الصناعية هنا دورا وسيطا بين السياسات العامة وأنشطة منظمات الأعمال وإحداث التنمية الاقتصادية، وبالرغم من أهمية القيود الخارجية في عملية التنمية إلا أنه لا يجب التوقف عندها، بل يلزم أن يتم العمل من خلال السياسات العامة والقطاع الخاص للتخلص من تلك القيود أو التخفيف من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التركيز على القيود الداخلية. من هنا، تصبح القيود الداخلية والخارجة دافعاً للتنمية وليس سبباً لتوقفها ولعل تجارب العديد من الدول مثل اليابان وهولندا وسويسرا دليلاً على ذلك.

أهمية البحث:

لا تكاد تخلو بحوث التنمية الاقتصادية من الحديث عن العناقيد الصناعية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد ركّزت الكثير من تلك البحوث على تقييم وجود تلك العناقيد لغايات التنمية الاقتصادية، فهناك عدد محدود حاول البحث من خلاله فهم العلاقة بين العناقيد الصناعية والأداء الاقتصادي لمنطقة محددة (Feser *et al.,* 2008). ولا تزال هناك حاجة للبحث في علاقة العناقيد الصناعية بالتنمية الاقتصادية (Pires *et al.,* 2013). فالبحوث السابقة تركزت في معظمها على دراسة دور العناقيد الصناعية أو المؤسسات المعنية نفسها دون ربطها بالتنمية الاقتصادية (مصطفى، 2005؛ عبد اللطيف، 2003). كما أن العديد من البحوث السابقة حاولت استكشاف مدى وجود عناقيد صناعية من عدمه وبحثت في مدى تشكلها

ومراحل تطورها والتي اتسمت بالتحليل القطاعي وليس العنقودي (الجاسم، 2007؛ عبد السلام، 2007)، فالتحديد الدقيق للعناقيد يعد الخطوة الأولى في كافة الجهود الرامية لقياس تأثير السياسة العنقودية على التنمية الوطنية (Pires *et al.,* 2013). فقد أغفلت العديد من البحوث السابقة دور المؤسسات الصناعية نفسها في تطور العناقيد الصناعية، وأهملت أيضا دور الحكومة في تطوّر تلك العناقيد وحتى الدراسات التي تعرضت لدور الأخيرة في تطور العناقيد لم تبحث ذلك الدور بعمق آخذة بعين الاعتبار أن غالبية النماذج العالمية التي تبحث في نشوء وتطور العناقيد تهمل دور الحكومة. فتلك النماذج تنطلق من نظرية السوق الحر التي تقتضي عدم تدخل الدولة في الاقتصاد. إن هذا صحيح من ناحية نظرية، لكن من ناحية عملية أغفلت تلك الدراسات البيئة التي يتم فيها بحث تطور العناقيد، فهناك فرق بين الدول النامية والدول المتقدمة، فالدول النامية وخاصة العربية لا تزال تعتمد بشكل واسع على الحكومة في إحداث تغييرات اقتصادية حقيقية. صحيح أن غالبية البحوث السابقة تطرقت لدور الحكومة، لكن ذلك لم يكن محورا بحثيا إنما عرضا نظريا تماشيا مع نظرية بورتر حول العناقيد الصناعية، فهو يشير إلى أن للحكومة دور هام لكنه غير مباشر (Porter, 1998)، وحتى في الواقع الفلسطيني فقد تم تناول العناقيد الصناعية بمحدودية كبيرة، فظهور العناقيد وتطورها يمر بمراحل متعددة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب التي تحول دون قدرة العناقيد الصناعية على الإسهام في تحقيق المزايا التنافسية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني. وسيشتمل التحليل على أبعاد متعددة، أهمها: الدور الحكومي ، ودور منظمات الأعمال نفسها، حيث سيتم النظر إلى السياسات، والأنظمة والقوانين لتحليل مدى إسهامها في تمكين تطور العناقيد الصناعية، إضافة للنظر بدور منظمات الأعمال لجوانب مثل : المنافسة، التكامل، التعاون، الاستراتيجيات للوصول إلى إطار يقترح آليات للعمل الحكومي ومنظمات الأعمال، إضافة للعمل التكاملي بين القطاعين وبما يسهم في تطور العناقيد الصناعية أولاً، ثم تحقيق مزايا تنافسية مستدامة ثانياً كون أن تطوّر العناقيد الصناعية يعدّ متطلبًرئيساً لتحقيق التميز في أداء الاقتصاد الوطني.

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف إلى تقييم الأسباب المحتملة لمحدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني من خلال جمع البيانات الثانوية حول الأبعاد المتعددة لموضوع الدراسة، حيث تم تحليل البيانات ذات الصلة بالموضوع بأسلوب نوعي يمهد لإجراء بحوث كمية أو تجريبية مستقبلية.

تحليل أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق المزايا التنافسية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني:

أولاً: السياسات الحكومية:

وفقا لدراسة بورتر (Porter, 1998) حول العناقيد واقتصاديات المنافسة الجديدة، فالعنقود عبارة عن مجموعة الشركات والمؤسسات ذات العلاقة المتقاربة جغرافياً في حقل معين. ويتراوح النطاق الجغرافي للعنقود من مدينة إلى دولة كاملة أو حتى مجموعة من الدول المتجاورة. ويمكن للعناقيد أن تأخذ أشكالاً مختلفة ويعتمد ذلك على مدى عمقها وتشابكها لكن غالبيتها يشتمل على الشركات المنتجة للمنتجات النهائية، والمورد ين للمدخلات المتخصصة، والمكونات الإنتاجية، والآلات، والخدمات، والمؤسسات المالية، والشركات في الصناعات المرتبطة. وتشتمل العناقيد غالباً على الشركات في الصناعات الأمامية في سلسلة الإمداد مثل: قنوات التوزيع، والعملاء، ومنتجي المنتجات المكملة، ومزودي خدمات البنية التحتية المتخصصة، والحكومة والمؤسسات الأخرى التي تقدم خدمات متخصصة في التدريب والتعليم والمعلومات والبحث، والدعم الفني (مثل الجامعات والتعليم المهني)، كما أن المؤسسات الحكومية التي تؤثر بشكل جوهري في العنقود تعد جزءاً منه. كما وتشتمل العناقيد على الاتحادات التجارية والهيئات الخاصة الأخرى التي تدعم أعضاء العنقود. فالعنقود يعني مجموعة كبيرة من الشركات التي تعمل في صناعات مترابطة بموقع محدد (Swann & Prevezer, 1998)، إلا أن العنقود يتجاوز المؤسسات والصناعات المترابطة والداعمة لتصبح أكثر تنافسية من خلال ممارسة العلاقات بينها (Feser, 2008).

فالعناقيد الصناعية تعدّ أداة فعالة للسياسة الصناعية لإسهامها في تحسين الإنتاجية والتشغيل، ولذلك فإن تحديد مدى وجودها وتقييم أدائها الاقتصادي يمثل تحدياً كبيراً لصانعي السياسة العامة (Pires *et al.*, 2013). من هنا، لا يمكن اعتبار مجرد التقارب في العمليات بين عدد من الشركات على أنه عنقود صناعي، فوجود العنقود الصناعي يتجاوز التقارب الجغرافي إلى العمل المشترك بين الشركات والمؤسسات المختلفة، وتحسين الإنتاجية، والابتكار (Porter, 1998). ولذلك فان هناك خلط بين توفر مكونات سلسلة من الإمداد كقطاع صناعي أو وجود

عنقود صناعي يعطي كل أكبر من مجموع الأجزاء ويقوم على الابتكار، وتحقيق مزايا تنافسية للأعضاء. ولقد بدأت السلطات حديثاً في معظم الاقتصاديات في دول العالم تدرك أهمية وجود سياسة فعالة حول العناقيد، والتي يمكن أن تؤثر في التنمية الاقتصادية للدولة ومنذ ذلك الحين بدأ تنفيذ العديد من السياسات الهادفة إلى إيجاد الظروف الملائمة لإيجاد بناءات تشكل العناقيد الجديدة وتدعم العناقيد الموجودة علما انه لا يوجد نموذج واحد لسياسة العناقيد، فكل دولة تكيف هذا المفهوم ومقدار حاجاتها وبنيتها السياسية، وحاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية (Jankowiak, 2012).

إن تطوير عناقيد تعمل بشكل جيد يعدّ أحد الخطوات الهامة الضرورية للتحرك نحو اقتصاد متقدم في الاقتصاديات النامية، ويحدّ من تشكّل العناقيد داخل الاقتصاد محدودية مستويات التعلم والمهارات، وضعف التكنولوجيا، ومحدودية القدرة على الحصول على رأس المال، وضعف المؤسسات العامة، كما يمكن للسياسة الحكومية أن تعمل ضد تشكّل العنقود، فالقيود على المواقع الصناعية وفروع الشركات يعمل على تشتيت الشركات. بالإضافة إلى أن مناهج الجامعات والمدارس المهنية التي يتم إملاؤها بشكل مركزي يجعلها تفشل في مواكبة متطلبات التطور العنقودي. وأخيراً ، فإن كون الشركات محمية من المنافسة يجعلها تتحرك في سلوك احتكاري يمنع تطور العنقود مستقبلاً (Porter, 1998). إن الدور الأهم للحكومة يكمن في أنها تقدم النظام الاقتصادي والبنية التحتية القادرة على دعم نمو العناقيد الصناعية (McLean, 1996)، وذلك بالرغم من الاعتقاد الذي كان سائداً بأن إيجاد الثروة يعتمد على قدرة الشركة على إنتاج منتجات إبداعية للمستهلك، وتطوير أساليب إنتاجية جديدة، وإيجاد أسواق جديدة أيضاً، فهذه المهمات كلها كان يفترض أن تقوم بها الشركة دون الإشارة إلى تقديم الحكومة للدعم الاقتصادي أو البنية التحتية (Schumpeter, 1934). إن درجة التطور والإنتاجية التي تتنافس من خلالها الشركات في الموقع المحدد تتأثر بقوة في جودة بيئة الأعمال، فلا تستطيع الشركات أن تستخدم تقنيات لوجستية متقدمة، على سبيل المثال دون توفر بنية تحتية عالية الجودة لا تستطيع الشركات المنافسة استخدام استراتيجيات خدمة عالية الجودة أيضا ما لم يكن بإمكانها الوصول للأفراد ذوي التعليم الجيد. ولا تستطيع الشركات العمل بكفاءة في ظل قيود قانونية كبيرة، والتي تتطلب حوارات غير منتهية مع الحكومة أو النظام القضائي الذي يستغرق وقتا طويلا لحل النزاعات. فنظام المواصلات، ومعدلات الضرائب على الشركات، والنظام القضائي تؤثر بشكل الصناعات. وتلك المؤثرات الأفقية على مستوى الاقتصاد الوطني تمثل محددات مستمرة للتنافسية في الدول النامية (Porter, 1990). فقد أصبحت العناقيد وبشكل متزايد أداة هامة من أدوات السياسة العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنافسية. حيث أصبح ينظر لها كمدخل قائم على السوق للسياسة الاقتصادية التي تطور أدوار جديدة للحكومة

والشركات، وأيضا للجامعات والمؤسسات البحثية والاتحادات التجارية (Ketels, 2004). إن مبادرة تشكيل العناقيد يمكن أن تأتي من أطراف عديدة في تمثيل الشركات التي تستفيد من العنقود، ويتم تشكيل العناقيد حديثا من أعلى لأسفل من خلال البلديات أو الحكومات، كما يمكن أن تأتي المبادرة من المستويات الدنيا وعلى مستوى محلي أو دولي أو عالمي (Jankowiak, 2012). إن تطوير عناقيد تعمل بشكل جيد يعتبر احد الخطوات الهامة الضرورية للتحرك نحو اقتصاد متقدم. ولذلك، فالتفكير العنقودي يفرض دوراً هاما في التفكير على مستوى السياسة الاقتصادية العامة وإستراتيجية الشركات (Porter, 1990)، فقد أصبح الممارسون في مجال التنمية الاقتصادية ينظرون لمفهوم العنقود كمدخل سياسي جديد واعد للتنمية الاقتصادية (Ketels, 2004). وأصبحت سياسة العناقيد حالياً جزءاً رئيسياً من سياسات الحكومات على المستوى المحلي أو الإقليمي بسبب ملاحظة الحكومات حول العالم بأن للعناقيد دوراً هاماً في الإبداع، والتنمية الاقتصادية (Jankowiak, 2012). فعملية تطوير العناقيد الصناعية أداة جديدة لتطوير الاقتصاد المحلي وتنسيق الجهود (Zumbach, 2010).

ويوضح الجدول الآتي رقم (1) مجموعة السياسات الحكومية الخاصة بتشكل العناقيد ونموها والتي تعبر عن إسهامات السياسة العامة في تطوّر العناقيد وفي مجالات متعددة مثل التعليم، والبنية التحتية، والقانونية... الخ. (National Governors Association, 2002):

جدول رقم (1): مجموعة السياسات الحكومية الخاصة بتشكل العناقيد ونموها.

الفئة السياساتية	أدوات السياسة العنقودية العامة
السياسة الخاصة: تنظيم الخدمات بشكل أكثر كفاءة.	عادة الخدمات الحكومية منظمة حسب الوظيفة التي تؤديها خدمات المشاريع الصغيرة، والتدريب، والتطوير التكنولوجي، والتسويق، والتوظيف. فهي برامج منفصلة يشغلها متخصصون في مجالات محددة وليس صناعة. تقدم العناقيد إطار تنظيمي أفضل لتقديم الخدمات المعدّة لمقابلة طلب الصناعة بسبب أنها قائمة على حل المشكلات وليس البرامج.
السياسات التي تستهدف الاستثمارات في العناقيد.	تشتمل هذه الأداة على القيام باستثمارات لتقوية الصناعات الرئيسة في الدولة أو لتمكين الصناعات الجديدة. وهذا يتطلب القيام بدعم بحوث الجامعات وجعلها قابلة للعمل التجاري إضافة لبناء المناطق الصناعية.
سياسات هادفة لزيادة مستوى العلاقات والتعلم العنقودي.	تتضمن هذه السياسات مساعدة الجهات الحكومية ذات الصلة بالعناقيد على أنها مفوضة وشريكة بشكل فعّال. بحيث تكون تلك الجهات قادرة على التعلّم بشكل

	أفضل، وأن تستجيب لاحتياجات الصناعة، وتتابع تطور العنقود، وتساعد العناقيد بالتكيف مع البيئة بشكل أفضل.
السياسات التي تسهم في تحسين القوى العاملة.	يعد الرأسمال البشري أحد أهم الموارد للعنقود في الاقتصاد الحديث. ولذلك فالوصول للقوى البشرية القادرة على تطبيق معارفها في مجال الأعمال داخل العنقود يعدّ محورياً للنجاح. ولذلك فالتحدي الذي تواجهه الدولة هنا هو إدخال المستوى الصحيح من النطاق العنقودي في التعليم العالي، ودرجة التخصص الملائمة في مؤسسات التعليم العالي لمواجهة احتياجات العناقيد التي تعمل في بيئات متنوعة.

ومن الناحية التطبيقية في الواقع الفلسطيني، فإن هناك محدودية في الدور الحكومي حول تنمية العناقيد الصناعية، فالسياسات الحكومية التي تستهدف التنمية الاقتصادية، تركز على مفهوم التنمية القطاعية أكثر من التنمية العنقودية، وهذا يتسبب بوجود إشكاليات في تطوير العناقيد يترتب عليه محدودية دور القطاع الخاص في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد تكرر استخدام مصطلح العناقيد الصناعية والاقتصادية والعمل على بلورتها دون خروج ذلك إلى حيز التنفيذ الفعلي. فعلى سبيل المثال، تعاني الصناعات الغذائية الفلسطينية في هذا الجانب من آمرين أساسيين (مصطفى، 2005): أولا: وجود عدد قليل من المختبرات المرخصة والمتقدمة لفحص المنتجات النهائية للصناعات الغذائية الفلسطينية، حيث إن بعض هذه الشركات لا تزال ترسل أنماطا ونماذجاً من منتجاتها لفحص سريان مفعول المكونات، وفحص تركيبة محتوياتها إلى الأردن ومصر وإسرائيل. ثانيًا: إن دور الجامعات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية محدود للغاية، حيث لا توجد هناك أية صلة حقيقية بين العلوم التي تقدمها الجامعة واحتياجات مشاكل هذه الصناعة، وقد أدى ذلك إلى حدوث فجوة عملت على القضاء على فرصة قيام الجامعة بدور ريادي من حيث تقديم خدمات الاستشارة لصناعات الأغذية. من هنا تظهر أهمية دور الحكومة التي تستطيع ومن خلال التعامل مع القيود الداخلية الإسهام في إيجاد البيئة الملائمة للتطور العنقودي على مستوى الصناعات الفلسطينية ، وذلك لكون أن المشكلات التي تواجه التطور العنقودي هي من النوع الذي يعتمد التعامل معه على السياسات العامة أكثر مما يتوقف على منظمات الأعمال أو المؤسسات الأخرى ذات الصلة، فتقدير الدور أو الأدوار يتوقف على المرحلة التي يمر بها التطور العنقودي داخل اقتصاد معين. فالصناعات الفلسطينية على سبيل المثال لا تزال تعاني الكثير من المشاكل من أبرزها: ارتباطها بطرق مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي، وغياب التعامل بعملة وطنية، إضافة إلى النقص المستمر في المواد الخام اللازمة للتصنيع، وتبرز إحدى أهم مشاكل هذا القطاع في عدم توفر العمالة الماهرة مما يعني انخفاض الإنتاجية لهؤلاء العمال على الدوام بالمقارنة مع أمثالهم في باقي دول العالم، إضافة لضعف في عملياتها التسويقية للسلع التي تنتجها وذلك على

الصعيدين الوطني والدولي، كما أن التقليد في كثير من الصناعات وعدم استخدام التكنولوجيا المتطورة عمل على إبطاء نموه (مصطفى، 2005). إن تلك المشكلات تعدّ مشكلات عنقودية مباشرة، تدلل على ضعف التطور العنقودي في الاقتصاد الفلسطيني . وبناء على ما تقدم ، يصعب القول بوجود عناقيد صناعية عميقة في الاقتصاد الفلسطيني طالما أن هناك اختلافات كبيرة بين أعضاء الصناعة من حيث التكاليف والإنتاج، والحصص السوقية ، و لطالما أن الشركات لا تتحكم بمدخلاتها وأسواقها... الخ.

وبالرغم من وجود أوجه متعددة للقصور في تطور العناقيد الصناعية من زاوية العمل الحكومي إلا انه يمكن تلخيص ذلك القصور من زوايا رئيسة لعل أهمها النظرة القطاعية للاقتصاد؛ فانطلاق البرامج التنموية من نظرة قطاعية سوف يتسبب في إحداث تنمية غير متكافئة في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال: إن ضخ الأموال في قطاع اقتصادي معين –وليكن القطاع الزراعي– سواء من خلال تسهيلات بنكية، أو إعفاءات ضريبية أو تسهيلات لوجستية سوف لن يخدم تطور هذا القطاع ولا الاقتصاد ككل. لماذا؟ لان التسهيلات أو الاستثمارات المقدمة لهذا القطاع سيمتصها باقي المشاركين المؤثرين في عمل هذا القطاع، ويضعفون من كفاءة تلك الاستثمارات مثل النقل، الصناعات المكملة مثل التغليف، وشبكة الطرق، والضرائب المفروضة إلى الموارد الزراعية المستوردة، ومهارة الأيدي العاملة. فكل تلك القوى تعمل خارج مفهوم القطاع الزراعي وتؤثر عليه. من هنا، فالتفكير العنقودي هو من يسهم في إحداث تنمية اقتصادية من خلال إسهامه في تمكين الصناعة كمجموعة من المؤسسات والشركات المترابطة والمتقاربة موقعياً. فالتقارب الموقعي وحده لا يكفي لتطور العناقيد، إنما العلاقات المتكافئة والمتكاملة هي التي تحدث ذلك التطور وتسمح للعناقيد بإفادة الأعضاء بطريقة لا يستطيع الحصول عليها أي من المشاركين بشكل منفرد سواء كان شركة أو حتى قطاع. ولذلك فإن هناك حاجة ملحة لأن يتم إعادة النظر في السياسة العامة بطريقة تسمح بتطور العناقيد.

ثانيا: دور منظمات الأعمال:

تسهم الشركات في تطوير العنقود من خلال تركيز جهودها على تقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة. فنظرية العنقود تشتمل على تنسيق الشركات ضمن إطار واحد للحصول على الأثر الجمعي بالنسبة للقوى العاملة الماهرة، والموارد المادية المشتركة، والخدمات العامة. فالجهود المشتركة تقلل من تكاليف الحصول على البنية التحتية المادية الأساسية مثل الطرق والمواصلات وتكنولوجيا الاتصالات (Zumbach, 2010).

تقترح نظرية العناقيد مهام وادوار جديدة للشركات في التطور العنقودي، فدور القطاع الخاص في التطور العنقودي يمكن أن يوجد في مجالات متعددة من خلال توفير قوى بشرية ماهرة، وتحسين جودة التعليم ومؤسساته، والبحث العلمي، وإيجاد بنية تحتية مادية متخصصة، وتقديم معلومات متخصصة للعنقود. كما أن العلاقات المتواصلة مع المؤسسات الحكومية والمحلية كالمدارس والمراكز البحثية تعد هامة لتحقيق تلك المنافع. إضافة إلى الدور الهام للاستثمار الخاص والذي يقوم به المشاركون لتأسيس بنية تحتية كالاتصالات، والموانئ، والمختبرات، والتي يمكن أن يقوم بها طرف ثالث كالجامعات (Porter, 1998). وبالرغم من أن الحكومات والشركات تطبق نظرية العناقيد بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد المحلي وتنميته (Zumbach, 2010)، إلا أن إحدى الدراسات الميدانية وجدت أن الشركات تعدّ المؤثر الأكبر في التطوّر العنقودي من بين القطاعات الأخرى المشاركة بنسبة معينة (Ketels, 2004).

تتضح معالم المشكلة في الدول النامية فيما يخص دور الشركات أو التطور العنقودي في أنها تميل للعمل بشكل غير متناسق، وان جهودها ليست متكاملة. فالعناقيد في الاقتصاديات النامية مقارنة مع تلك التي في الدول غير النامية لا تشتمل على عدد قليل من المشاركين فقط ، وإنما غالبا ما تختلف مقاييسها الاجتماعية ، فالعديد منها يأخذ شكلاً هرمياً أو محور يا وطرفيات، فالاتصال بينها محدود، والروابط بين الشركات والمؤسسات ليس متقدماً، على العكس من العناقيد الناجحة في الاقتصاديات المتقدمة التي تشتمل على شبكة كثيفة من العلاقات المتطورة والروابط (Porter, 1998). فالشركات تنافس بعضها في العنقود لزيادة الإبداع، والجودة والكفاءة. وازدياد المنافسة يقلل من عدم كفاءة الأعمال، وبذلك فإن المنافسة داخل العنقود تقوي الشركات وتنافسيته بشكل عام، وتنافسية المشاركين فيه مقابل أولئك الذين خارجه (Zumbach, 2010).

إن البحث في دور منظمات الأعمال في التطور العنقودي في الاقتصاد الفلسطيني يتطلب بداية إلقاء نظرة عامة على واقع الاقتصاد الفلسطيني، فهناك إجماع بين الاقتصاديين على أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تسجيلها طيلة الفترة التي أعقبت قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 تقدم دليلاً على هشاشة الوضع التنموي الفلسطيني ، واستمرار التشوهات البنيوية في الاقتصاد . وعليه، فان استمرار الاحتلال الإسرائيلي هو المسبب الأول للازمات الاقتصادية الفلسطينية، وأي تغاضي عن ذلك يمثل محاولة لمعالجة أعراض المشكلة وليست المشكلة الحقيقية (جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، 2014). فقد أدى فرض الاتحاد الجمركي الأحادي الجانب إلى تحويل السوق الفلسطينية إلى سوق حرة للشركات الإسرائيلية. وبات العرض والطلب الإسرائيليين يشكلان عناصر التأثير الرئيسة على قرارات الإنتاج والاستهلاك في السوق الفلسطينية. وهذا عمليا أدى إلى التوسع في إنتاج المنتجات المطلوبة إسرائيلياً، وضمور المنتجات التي تصطدم بمنافسة الشركات الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل بنية

الاقتصاد الفلسطيني بشكل اضعف فيه الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات و الفروع المختلفة في إطار القطاع الواحد. وفي نفس الوقت ، سمحت الظروف الجديدة بزيادة الاعتماد المتبادل والترابط بين الشركات الفلسطينية والإسرائيلية من خلال التجارة أو على علاقات التعاقد من الباطن، وإضعاف الحافز لتطوير حلقات التصنيع، واكتمال العنقود الصناعي (ماس، 2005). فتلك الظروف من المنافسة غير المتكافئة، تسببت في إضعاف الصناعات الفلسطينية، واختفاء بعضها، وزادت من تكاليفها، وترتب على ذلك ندرة العمالة الماهرة أو ارتفاع أجورها لصالح سوق العمل الإسرائيلي ، وهو ما أدى إلى احتدام المنافسة غير العنقودية التي أدت إلى أحداث سلسلة من التراجعات في أداء الشركات أو على الأقل لم تتطور بالشكل الذي يسمح لها بالعمل بتحقيق إنتاجية أفضل. فبالرغم من قسوة الوضع فقد منحت السلطة الفلسطينية صلاحيات كثيرة في مجلات اقتصادية وقانونية وإجرائية تمكنها من لعب دور مهم في التأثير على التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالرغم من أن تحقيق التنمية الشاملة تحت الاحتلال يبقى أمراً محدوداً (ماس، 2016). إن هذا يؤكد أهمية التنمية العنقودية في فلسطين والدور البارز الذي يلعبه القطاع الخاص في تلك العملية إضافة للدور الحكومي التكاملي.

الاستنتاجات:

أظهر التحليل أنه لا يمكن اعتبار أن هناك عناقيد صناعية عميقة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب ضعف البنية الصناعية الحالية، وافتقارها لمقومات العنقود فيما يتصل بالبنية التحتية، والعلاقات، والموارد المتخصصة، والعمالة الماهرة، إضافة لضعف التكامل بين المشاركين فيها، وغلبة المنافسة عليها. وبالرغم من تعدد أسباب ذلك الضعف، إلا أن الدراسة بينت أن هناك عاملين أساسيين يسهمان في تطور العناقيد، وهما الحكومة، ومنظمات الأعمال. فعلى صعيد الدور الحكومي، بينت الدراسة أن هناك محدودية في هذا الدور؛ فالسياسات الحكومية التي تستهدف التنمية الاقتصادية تركز على مفهوم التنمية القطاعية أكثر مما تركز على التنمية العنقودية، نتج عن هذا التوجه وجود إشكاليات في تطور العناقيد، مما أضعف من دور القطاع الخاص في إحداث تنمية اقتصادية مستدامة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد تكرر استخدام مصطلح العناقيد الصناعية والاقتصادية والعمل على بلورتها دون خروج ذلك إلى حيز التنفيذ الفعلي. أما على صعيد منظمات الأعمال، فقد بينت الدراسة أن الشركات الفلسطينية لا تعمل ضمن مفهوم العنقود، فهناك تكامل محدود في عملياتها سواء على مستوى سلاسل الإمداد أو على المستوى الأفقي فيما يتصل بالأطراف الأخرى المشاركة في الصناعة بشكل مباشر أو

غير مباشر كالجامعات، ومراكز التدريب، والاتحادات التجارية، والمؤسسات العامة. وقد أدى ضعف التكامل إلى احتدام المنافسة وتراجع مستوى العمل المشترك أو المنافسة القائمة على أساس الإبداع والإنتاجية، وهو الأمر الذي تسبب في إضعاف التطور العنقودي بسبب السعي الحثيث للشركات للسيطرة على السوق، أو الحصول على المدخلات بأقل التكاليف.

توصيات الدراسة:

إن تطوير العناقيد الصناعية داخل اقتصاد ما لا يجب أن يكون نتيجة للتنمية الاقتصاد بل على العكس يجب أن يكون من ضمن مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذا يعني أن عدم وجود عناقيد صناعية عميقة في الاقتصاد لا يعني انه لا يمكن تطوير العناقيد، بل يتوقف الأمر على الأطراف الفاعلين في الاقتصاد. فالحكومة يمكن أن تقدم العديد من أشكال الدعم للتطور العنقودي، فهي قادرة على تسهيل الروابط العنقودية، وتقديم الدعم المالي لمجموعات الأعمال لتنفيذ أنشطة وأصول مشتركة، مثل التعليم، وخدمات البنية التحتية والقانونية التي تدعم عملية بناء الروابط الراسية والأفقية بين أعضاء العنقود (Lyon & Atherton, 2000).

أما فيما يتعلق بدور منظمات الأعمال، فلا يجب على الشركات أن تحمّل الحكومة المسؤولية في التطوير العنقودي، وإنما أن تحدد مجالات الروابط الهامة، مثل تطوير المنتجات الجديدة، والفرص البحثية، والبنية التحتية، والتدريب، والتعليم المطلوب ، وهي مجالات هامة للتطور العنقودي يمكن للحكومة أن تعمل على جعلها مواتية أكثر للتطور العنقودي. فالمنافسة القائمة على أساس الإنتاجية تقتضي تطوير الشركات لعلاقات طويلة الأجل بينها، وأن تعمل بتكامل يمكنها من تطوير مواردها المادية والبشرية موقعياً ، وهو ما يترتب عليه تقليل التكاليف على المدى الطويل وزيادة التميز في الأداء، والسماح بظهور عناقيد متنوعة في الاقتصاد. هذا يتطلب إعادة الشركات للنظر في استراتيجياتها التنافسية الحالية. إن وجود العناقيد الصناعية يعني وجود إمكانية كبيرة لأن تحقق الشركات ميزة تنافسية على المستويين العملياتي والاستراتيجي من خلال ما يوفره العنقود للمشاركين من فوائد على مستوى الإنتاجية والقدرة على الابتكار (Porter, 1998).

وهنا تظهر أهمية العمل المشترك بين منظمات الأعمال والحكومة. فالمفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية يقوم على العمليات التعاونية التي تشتمل على الحكومة بمستويات متعددة والشركات، والمؤسسات التعليمية والبحثية والمؤسسات الأخرى (Ketels, 2004; Boronenko & Zeibote, 2011).

المراجع:

الجاسم، عبد الناصر (2007)، "أثر تشكيل العنقود الصناعي في تطوير القدرة التنافسية للصناعات المحلية بالتطبيق على الصناعات النسيجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين ، (2014)، "الإصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية"، ورقة عمل *مقدمة إلى مؤتمر الحوار بين القطاعين العام والخاص المنعقد في كانون الثاني 2014*، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017)، أداء الاقتصاد الفلسطيني، (2016)، رام الله– فلسطين.

عبد السلام، مصطفى محمود، (2002)، "دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية.

عبد اللطيف، لبنى، (2003)، "العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–مجلس الوزراء –القاهر.

مصطفى، لؤي صادق، (2005)، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، (2005)، " نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية !"، رام الله، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، (2016)، "تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية"، رام الله، فلسطين.

Boronenko, V., & Zeibote, Z. (2011). The potential of cluster development and the role of cluster support policies in Latvia. *Economic Annals*, *56*(191), 35-67.

Feser, E., Renski, H., & Goldstein, H. (2008). Clusters and economic development outcomes: An analysis of the link between clustering and industry growth. *Economic Development Quarterly*, *22*(4), 324-344.

Jankowiak, A. H. (2012). Cluster initiatives and the role of government in developing clusters. *Prace i Materiały Instytutu Handlu Zagranicznego Uniwersytetu Gdańskiego*, (31,[1]), 490-501.

Ketels, C. H. (2004). Cluster-based Economic Development: What Have We Learned. *Harvard Business school, DTI, London. UK*, *17*.

Lyon, F., & Atherton, A. (2000). A business view of clustering: Lessons for cluster development policies. *Foundation for SME Development, University of Durham*.

McLean, B. M. (1996). Studying regional development: the regional context of economic development. *Economic Development Quarterly*, *10*(2), 188-198.

National Governors Association, (2002), A governor's guide to cluster-based economic development. *Washington, DC*.

Pires, J. C., Cravo, T., Lodato, S., & Piza, C. (2013). *Industrial clusters and economic performance in Brazil* (No. IDB-WP-475). IDB Working Paper Series.

Porter, M. E. (1990). New global strategies for competitive advantage. *Planning Review, 18*(3), 4-14.

Porter, M. E. (1998). *Clusters and the new economics of competition* (Vol. 76, No. 6, pp. 77-90). Boston: Harvard Business Review.

Schumpeter, J. A. (1934). *The schumpttr: Theory economic development*. Harvard University Press.

Swann, G., Prevezer, M., & Stout, D. (1998). *The dynamics of industrial clustering: International comparisons in computing and biotechnology*. Oxford University Press.

The World Bank, (2017), Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. Retrieved on 15th February 2018, From: http://documents.worldbank.org

Zumbach, K. U. (2010). *The Role of Cluster Theory for Economic Development: Does Porter's Competitive Diamond Fail to Explain Dubai's Financial Cluster?* (Doctoral dissertation, Bowling Green State University).